المهندس هشام.. أخبر!!

في كل حكومات العالم هناك وزير سيادي يتم اختياره بعناية ودقة شديدتين..

وأهم ما يجب أن يتصف به هذا الوزير الثقافة، والحصافة والنشاط والإيمان بأن «السكوت من ذهب» والدبلوماسية الشديدة عند الحديث وغيرها من الصفات المهمة التي يجب أن تتوافر في وزير خارجية أية حكومة في العالم، ولا ينجح أي وزير يشغل هذا المنصب اذا لم تتوافر فيه أغلب الصفات المطلوبة.

يا تُرى هل وزير خارجية حكومة الانقاذ المهندس هشام شرف بظهوره الإعلامي الذي يفوق نشاطه يخدم «الدبلوماسية» التي تعد صفة مقدسة لدى كل وزير خارجية؟!!

- ربما..

- هو أخبر..!!

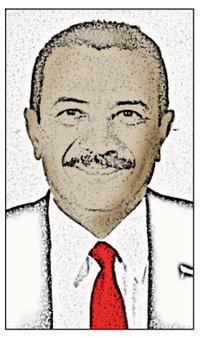

لسان حال المواطنين الصامدين في وجه العدوان:

ما قالته حكومة بن حبتور أكثر من «كذب» وما قدمته أكبر من «مهزلة»!!

بإمكان حكومة الإنقاذ أن تحترم نفسها وتقدم استقالتها لعدم مقدرتها على تقديم أي شيء من شأنه انقاذ الوضع الكارثي الذي يمر به الشعب في ظل استمرار العدوان والحصار الجائر.

لم يعد هناك أي يمني صامد وثابت في وجه العدوان يعول على حكومة بن حبتور تقديم أي اجراء أو حل لما يواجهه المواطن، حتى لم يعد بمقدورها بيع «الوهم» بعد أن انكشف عوارها للشعب، وبان فشلها للقاصي والداني.

المواطن ينتقد الحكومة من رأسها الى أخمص قدميها، الفلاح لا يحمد لها فعلاً، الجريح مستاءً منها، المعاق يصفها بالمشلولة، الموظف يفرغ قاموساً من الشتائم لها، العامل لا يستسيغ سماع أي قول يخصها، المرأة تقول بأنها كارثة وغلطة كبرى، المجتمع يمقتها، والشعب بعد ما اتضحت له نوايا هذه الحكومة «الهزيلة» وأدرك عجزها التام يغتلي يوماً بعد يوم ولم يعد قادراً على تحملها أو أن يظل حقل تجارب لحكومة لا تدري ماذا تريد في وضع لا يحتاج إلاّ الرجال الأكفاء الزاهدين عن المناصب والمكاسب وهذا ما لا يتوافر في الأغلبية من وزراء حكومة بن حبتور التي تسيئ بتصرفاتها المخجلة الى صمود وثبات الشعب اليمني.

ولعل الجلسة التاريخية للبرلمان التي عقدها الأسبوع الماضي واستجوب فيها وزير المالية في حكومة بن حبتور دليل كافٍ على أن القيادة السياسية قيمت أداء الحكومة.. وأن اعضاء البرلمان ممثلي الشعب احسوا بغليان الشارع واحتقانه ضد حكومة لا توجد إلاّ في وكالة «سبأ» للأنباء!!

في استطلاع اجريناه عبر مواقع التواصل الاجتماعي كتقييم لأداء حكومة الانقاذ انهال علينا من القول المبين والأليم ما يكفي لأن تعرف هذه الحكومة قدرها وتحترم نفسها وتقدم استقالتها وتترك المجال لمن هم أقدر لقيادة الانقاذ الوطني وأكفأ لتحمل المسئولية الاستثنائية التي تحافظ على وحدة الصف الوطني وتعزز من تلاحم الجبهة الداخلية وتبحث عن بدائل واقعية لتدارك الوضع الاقتصادي الكارثي الذي يمر به المواطنون والذي وصل حد المجاعة.

حقيقةً فجعنا بما قاله المشمولون باستطلاعنا وهم من مختلف شرائح المجتمع، واتضح لنا أن الحكومة تتعمد تجاهل أنين المواطن البسيط والغلبان، وتتغافل ما وصل إليه الوضع، من تدهور ومأساة ومعاناة وكارثية.

أحدهم قال: حكومة الانقاذ خدعة كبرى وخيبة أمل واستمرارها طامة وخلخلة للجبهة الداخلية.. داعياً المجلس السياسي والبرلمان وقيادة المؤتمر الشعبي العام وأنصار الله الى احترام صمود المواطنين وثبات الموظفين وعدم ترك مصير الناس في يد حكومة لا تتناسب مع المرحلة الراهنة وغير قادرة على تحمل المسئولية في ظرف كالذي نمر به.

أم شهيد، أقسمت بمن فطر السماوات والأرض أنها تمر بظروف أقسى من أن يتحملها مسئول في حكومة بن حبتور.

وتابعت: نقدم الشهداء ونتحمل الجوع ونصبر ونحتسب، ونزداد ألماً فوق ألم عندما يُولّى علينا أناس لا يقاسموننا ولا حتى أقل القليل من معاناتنا وآلامنا..

ومن سيل جارف يتجمع يوماً بعد يوم ضد حكومة الانقاذ غرفنا ما قاله موظف يطلق على نفسه «الأشعث»: يتوهم بن حبتور وشلته أنهم بمراوغتهم قادرون على خداعنا وتمرير المقولة سيئة الصيت علينا: «جوّع كلبك يتبعك»..

وأضاف: الذي يأكل حقوقنا ويتجاهل أنيننا ويبعث بمصيرنا أكثر من عدو ولن يكون أقل من المرتزقة والمعتدين، كلهم سواءً ولكلٍّ فنه ووسيلته في قتلنا وتجويعنا.

محملاً قيادة المؤتمر وأنصار الله نتائج وتداعيات ما سينتج عن تصرفات بن حبتور وأصحابه الذين هم أقل من أن يوصفوا بحكومة ووزراء- حسب تعبيره.

نثق أن حكومة الانقاذ تعلم بما يغتلي في نفوس المواطنين، وتدرك تماماً حجم الفشل الذي تعيشه، وتعاني صراع ذلك ولكنها لا تستفيد ولا تعتبر وتؤكد أنها فاقدة الإحساس والمسئولية، فتزداد عتواً وفساداً في مختلف المجالات، فساداً مالياً، فساداً وظيفياً، فساداً اقتصادياً.. وغيرها من العبث والعشوائية التي تهدد جبهات الصمود، وتعجل بالمجاعة وكارثية «ثورة الجياع»!!

أكدنا ونكرر مرة ومرتين وثلاثاً وألفاً أنه لا وقت للتجارب ولا وقت للتسويف وبيع الوهم، وأن السكوت عن الأخطاء سيجر البلاد الى كوارث، وأن ما نقوله عن حكومة بن حبتور حقائق، ولا يغفله أو يدرجه في خانة المناكفات إلاّ شخص مريض وغبي وأحمق..

البلاد في حالة حرب، والصمود الذي جسده رجال الرجال والسواد الأعظم من أبناء الشعب لا يجب أن يقابَل بالمهزلة والكذب.. وما قالته حكومة بن حبتور منذ تشكيلها حتى اللحظة أكثر من كذب، وما قدمته أكبر من مهزلة!!

«مقبولي» و«عطية»

أحياناً تختبط علينا «الصائبة» ولم نعد ندري مع من هي ومن هو المسيطر عليها أو يعمل من أجلها.. مثلاً من يتابع نائبي رئيس الوزراء «مقبولي وعطية» منذ أن تشكلت الحكومة يجد أن الدكتور مقبولي نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية يتنقل من مكان الى آخر ومن محافظة الى أخرى ومن اجتماع الى فعالية، ومن مؤتمر الى لقاء وكلها تحت الأضواء!!

بعكس المهندس «عطية» نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية الذي لا يعلم عنه المتابع شيئاً ولا يدري ماذا يعمل وأين يعمل ومتى يعمل إلاّ ما ندر من نشاط تسرب عبر الفلاشات!!

المهم الذي يهم المواطن أن يكون هناك «قبول» لما يقوم به «مقبولي»، وأن يلمس «العطاء» من «عطية».. حينها سنجد «الصائبة» مع كليهما!!

رفضاً لسياسة الوزير حسن زيد الذي ابتلع نحو 100مليون..

الاتحادات الرياضية تهدد بالتصعيد الدولي!!

افادت مصادر مهتمة بالشأن الرياضي أن الاتحادات الرياضية العامة تعتزم إصدار بيان تنديد واستنكار للسياسة المتبعة من قبل وزير الشباب والرياضة بحكومة الانقاذ حسن زيد الذي يرفض صرف مخصصات الاتحادات المالية المعتمدة لها من صندوق رعاية النشء والشباب.

وذكرت المصادر أن أحد رؤساء الاتحادات الرياضية -والذي فضل عدم ذكر اسمه خوفاً على مصادرة ميزانية اتحاده من قبل المعنيين بالوزارة- انه منذ قدوم وزير الشباب والرياضة حكومة الإنقاذ، حسن زيد توقفت كل معاملات الاتحادات بالصندوق، ورفض صرف حتى الشيكات التي سبق وأن كانت موقعة ، بحجج عدة واهية، لنتفاجأ بعد ذلك بمصادرة مبلغ خمسمائة مليون من حساب الصندوق في سابقة خطيرة ومخالفة لكل القوانين المالية .. موضحاً أن الامر تبين لاحقاً بأن موضوع مصادرة النصف مليار كان مخطط له من قبل حسن زيد نفسه الذي اعتمد سياسة منذ قدومه، وهي رفض الصرف وتعطيل الشيكات حتى تجمع ذلك المبلغ بحساب الصندوق، ثم عرض ذلك المبلغ على قيادي رفيع تحويله مجهوداً حربياً، على شرط ان يأخذ عمولته،والتي قدرت بستين مليون ريال ، وبعدها ظهر امام الجميع متهماً وزير المالية بمصادرة المبلغ.. والآن عاد لنفس الممارسة ورفض كل المشاركات الخارجية بحجة انها في بلاد العدوان ، وحتى شيكات الاتحادات كالايجارات والتشغيل للعام الفائت معلقة ورفض صرفها،والاتحادات بعضها مهددة بالطرد والإغلاق .. مؤكداً ان الاتحادات الرياضية على وشك توقيع اتفاقية فيما بينها وإصدار بيان،وانه في حال استمر الوضع على ما هو عليه ،واستمر تعنت حسن زيد في اهدار أموال الرياضة اليمنية فإنهم سيقومون بالتصعيد على اعلى مستويات ، ومطالبة الاتحادات القارية والدولية بتجميد الرياضة اليمنية بسبب العبث الذي يقوم به الوزير حسن زيد .

وكشف المصدر أن حسن زيد قام خلال شهر ونصف منذ تعيينه في حكومة الإنقاذ بابتلاع ما يساوي اثنين وثمانين مليون ريال، اثنين وعشرين مليوناً قيمة سيارة جديدة من الصندوق وستين مليوناً عمولة النصف مليار ،وما خفي كان اعظم،هذا غير الإحلال والتبديل في الوظيفة العامة ، فقد عين أقرباءً له في وظائف بدرجات مديرين عموم ، وتغير المدير المالي بالصندوق المعروف عنه الالتزام والعمل وفق اللوائح والقوانين ،بعد ان طلب من وزير المالية استبداله بآخر يسمع الكلام وينفذ التوجيهات.

وكانت الهيئات الرياضية ممثلة باللجنة الأولمبية الوطنية والاتحادات والاندية الرياضية والاطر الشبابية قد أقامت وقفة احتجاجاً على سحب مبلغ نصف مليار من حساب صندوق النشء بدون وجه حق وفي مخالفة صريحة لقانون إنشاء الصندوق وتجاوزاً لقرار الوزارة، فيخطوة خلقت استياء عارماً لدى كافة منتسبي الهيئات الرياضية اليمنية..

مش معقول يا «عقلان»!!

«الوقف النهائي للتوظيف الجديد والتوظيف بالبدل عن متقاعدين أو مفصولين أو منقطعين تحت أي مبرر تنفيذاً للقانون، وإلغاء أي إجراءات توظيف تمت بالمخالفة لذلك خلال الفترة السابقة».

الفقرة أعلاه وردت في البرنامج العام لحكومة الانقاذ الوطني وهي أكثر مادة في البرلنامج تنتهك من قبل طلال عقلان وزير الخدمة المدنية الذي يحشو كشوفات الخدمة بالكثير من الأسماء وفقاً لما تمتع به هذا الوزير من مسئولية وصلاحيات سابقاً وحالياً.

الاستياء مما يقوم به «عقلان» من استغلال لمنصبه تجاوز تفريغ بعض أقاربه من أداء مهامهم كموظفين حكوميين أو نقل بعضهم من مؤسسة الى أخرى بحثاً عن «الدسم»، بل وصل به استغلال المنصب الى السعي الدؤوب والمحاولة المستميتة والضغط على مؤسسة التأمينات -باعتبار وزير الخدمة رئيس مجلس إدارة المؤسسة- للقبول بمشاركة إحدى الشركات التي توشك على الإفلاس!!

والأدهى أن الوزير عقلان كان قد شعّب ورفع بأكثر من 120 موظفاً لتعيينهم بدرجة مدراء عموم لولا تدارك الأمر من قبل مسئولين وطنيين..

حقيقةً لم نكن نتوقع أن وزيراً «أبو عقلين» سيقدم المسئولية بهذا المستوى الذي نسمعه عن وزيرنا طلال عقلان!!

أولاد الشغالة!!

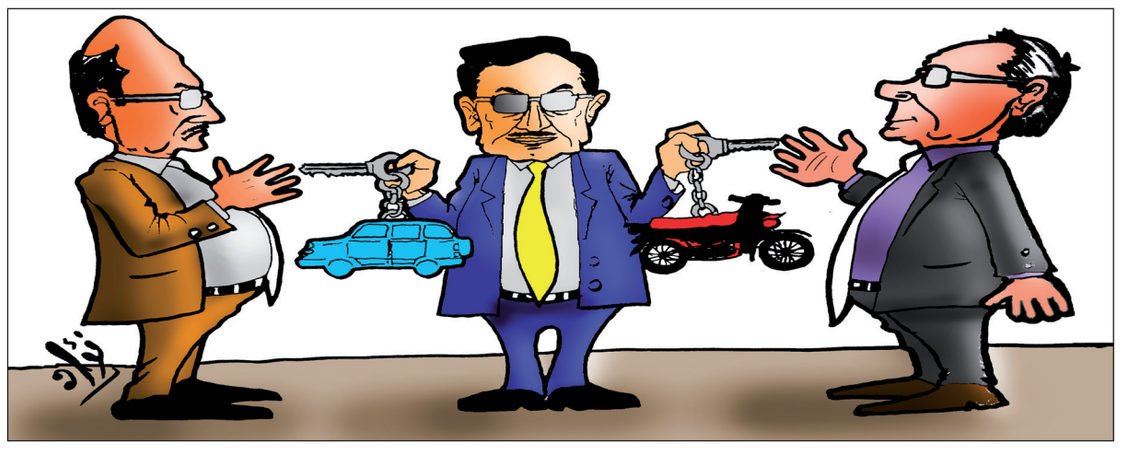

ننتقد الوزراء في حكومة بن حبتور لأنهم لم يقدموا شيئاً للوطن والمواطن، ولأنهم فاشلون فشلاً ذريعاً، ولا منهم فائدة تُرجى.. وانتقادنا لهم لا يعني أننا سنقبل الظلم لأحدهم حتى ولو كان هو قابلاً لذلك.

ومن الظلم الذي سمعنا عنه وطال بعض الوزراء ممن يتم التعامل معهم من الدرجة الثالثة، أنه تم صرف سيارات فارهة للبعض ممن لهم حظوة ويصنفون أنهم من السابقين الأولين المقربين، والبعض «كعّفوهم» سيارات خردة وكأنهم ليسوا وزراء في ذات الحكومة..

طبعاً هذا التفريق والتصنيف يأتي في اطار الفشل الذي تعيشه الحكومة وينعكس على واقعها الهزيل الذي بدأت روائحه تنتشر وتزكم الجميع!!

كنا نتمنى أن تتساوى حكومة الانقاذ فيما بينها حتى في الظلم، وتتخلى عن ثقافة أولاد الشغالة!!

حتى لا يكون وزير العدل «عقبة» أمام السجناء!!

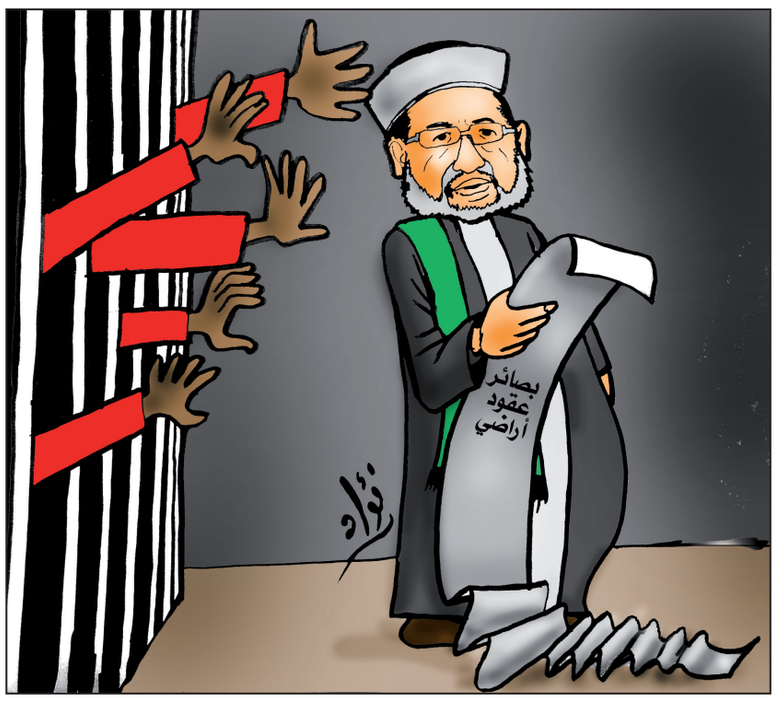

عندما شكّل مجلس النواب لجاناً من أعضائه لزيارة السجون في المحافظات وتفقُّد أوضاع وأحوال السجناء وباشرت نزولها الميداني ورفعت التقارير، ظهر علينا وزير العدل أحمد عقبات تحت قبة البرلمان يرعد ويزبد وينتقد بأن مجلس النواب تجاوز مهامه وأن ما قامت به اللجان البرلمانية هو من مهام واختصاص وزارة «عقبات»..

ومنذ ذلك «الهرج» وحتى اللحظة لم نسمع عن الوزير عقبات أي خبر بخصوص السجناء الذين يعيشون أكثر من مأساة مركّبة..

شيء مؤلم أن نجد معسرين قضوا مدة الحكم عليهم بل وجدنا بعضهم قضى ضعفي الحكم ومايزال مسجوناً ينتظر من وزير العدل لفتة كريمة إنسانية تفك عسره..

لا نعتقد مطلقاً أن يكون وزير العدل «عقبة» في طريق إيصال السجناء المعسرين أنينهم الى فاعلي الخير عبر أي لجان تشكل لزيارة السجون!!